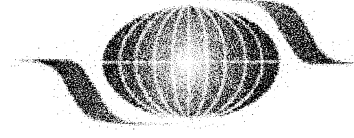
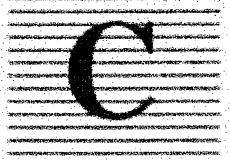


منظمة السياحة العالمية المجلس التنفيذي



CE/78/5
Madrid, April 2005
Original: French

الدورة الثامنة والسبعون
كيتو، الإكوادور، ٢٧ و٢٨ حزيران/يونيو ٢٠٠٦
البند ٥ من جدول الأعمال المؤقت

قبول طلبات العضوية

مذكرة من الأمين العام

في هذه الوثيقة، يتقدم الأمين العام بتقرير إلى المجلس التنفيذي عن طلبات العضوية التي قُدمت منذ انعقاد دورته الأخيرة.

قبول طلبات العضوية

أولا - الإجراءات الجارية

(١) بتاريخ ١٠ شباط/فبراير ٢٠٠٦، تلقت الأمانة خطابا من سعادة السيد عبد الغفور رحمنوف، نائب وزير الاقتصاد والتجارة في طاجيكستان، يعرب فيه عن عزم بلاده على الانضمام إلى المنظمة، وفقا لبرنامج الدولة الذي اعتمدهت الحكومة من أجل تنمية السياحة في هذا البلد. ولقد أرسلت المعلومات اللازمة إلى نائب الوزير، مع الإشارة إلى الإجراءات الواجب اتباعها بغية قبول بلده في هذه المؤسسة.

(٢) ووجه رئيس اتحاد القُمر رسالة إلى الأمين العام بتاريخ ١٨ آذار/مارس ٢٠٠٦، يعلمه فيها عن "عزمه على بدء الإجراءات لكي يصبح بلده عضوا في المنظمة". فأكدت له الأمانة متابعتها لهذا الطلب.

ثانيا - المساعي الجارية مع بوروندي

(٣) توجه الممثل الإقليمي لأفريقيا في شباط/فبراير ٢٠٠٦ إلى بوروندي من أجل إعلام السلطات الحكومية البوروندية بالقرار [480(XVI)] الذي اعتمدهت الجمعية العامة في دورتها الأخيرة، وهو ينص على الآتي:

" وقد أُعلمت بالمسألة ذات الصلة بتعليق العضوية الذي تقدمت به بوروندي، علما أنها كانت تلقت مؤخرا رسالة من بوروندي تعرب فيها عن رغبتها بالحفاظ على علاقتها مع المنظمة،

(٦) تؤيد رأي الأمين العام بأنه في غياب ما ينص عليه النظام الأساسي بهذا الشأن، فإن البديل الوحيد الممكن هو انسحاب بوروندي من المنظمة؛

(٧) وتطلب إلى بوروندي، التي يشهد وضعها الداخلي تحسنا، أن تعيد النظر في طلبها الأولي والتقدم باقتراح خطة لتسديد متأخراتها؛

(٨) وتكلف الأمين العام بإجراء الاتصالات اللازمة مع بوروندي وإعلام المجلس التنفيذي بنتائج المساعي التي يقوم بها في دورته الثامنة والسبعين؛

(٩) وتخول المجلس الموافقة على خطة السداد التي قد تُقدم، أو أن يقرر باسمها أن انتفاء بوروندي إلى المنظمة قد وصل إلى نهايته؛"

(٤) وقامت السيدة أوديت كاينيزي، وزيرة تنظيم الأراضي والسياحة والبيئة بالإعراب عن رغبة بلادها في استئناف العلاقات النشطة مع منظمة السياحة العالمية، مع أنها أشارت إلى أن تسديد الاشتراكات إلى كل المنظمات الدولية يقع على عاتق وزارة الخارجية.

٥) وأكدت أنه سوف تتخذ الإجراءات اللازمة من أجل الاتفاق على خطة للسداد وتقديمها إلى الأمين العام قبل عقد دورة المجلس.

٦) ومن ثم، سوف يتم إعلام المجلس بخطة السداد هذه، حالما يتم استلامها، بغية الموافقة عليها في حينه، وفقا للولاية التي تلقاها من الجمعية.

